

Distr.: General
21 January 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في الفلبين

موجز

يغطي هذا التقرير، وهو التقرير القطري الثاني للفلبين الذي أُعد عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ويقدم عرضاً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل المرتكبة في حالات التزاع المسلح في الفلبين.

وتشمل الحالات التي يتناولها ذلك التقرير التطورات الكبيرة المتعلقة بالجهات الفاعلة الرئيسية الأربع في الفلبين وهي القوات المسلحة الفلبينية والوحدة الجغرافية المدنية شبه العسكرية بالقوات المسلحة؛ وجبهة مورو الإسلامية للتحريك؛ والجهة الديمقراطية الوطنية في الفلبين - جيش الشعب الجديد؛ وجماعة أبو سياف. ويعرض هذا التقرير أيضاً التقدم المحرز منذ إصدار التقرير القطري الأول، بما في ذلك وضع خطة عمل مع جبهة مورو الإسلامية للتحريك، والتحديات الماثلة.

كما يورد هذا التقرير قائمة تتضمن توصيات بشأن حماية الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك الحاجة إلى حشد الموارد على الفور لتنفيذ المبادرات المتعلقة بآلية الرصد والإبلاغ، مع تركيز خاص على وضع خطط العمل وتنفيذها.



أولا - التطورات العسكرية والاجتماعية والسياسية في الفلبين

١ - أدت حالة الطوارئ الأخيرة الناتجة عن العاصفة المدارية كيتسانا وإعصار بارما في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى انتقال العمليات العسكرية من التركيز على الأمن الداخلي إلى الاستجابة لحالات الكوارث وفقا لما أورده وزير الدفاع جيلبيرتو تيودورو. وكُلف أفراد تابعون للقوات المسلحة الفلبينية والشرطة الوطنية الفلبينية بالمساعدة في عمليات مواجهة الكوارث، معلقين مؤقتا أعمالهم الهجومية في المناطق المتضررة من الإعصار. كما أوقف جيش الشعب الحديد هجماته التكتيكية، ولا سيما في تغالوغ الجنوبية ولوزون الوسطى، للمساعدة في جهود الإغاثة والتأهيل في المجتمعات المحلية.

٢ - وقد بدأت الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٠ تؤثر في البيئة الاجتماعية السياسية في البلد، حيث أدت الصراعات السياسية إلى مزيد من العنف، مع اندلاع المواجهات المسلحة بين الفصائل السياسية المتنافسة على السلطة السياسية في مينداناو الوسطى. ويثير التوتر السائد بين الفصائل السياسية القلق لأن العديد يخشون اندلاع قتال مرتبط بتلك التوترات في مينداناو ومناطق أخرى. ويزيد الوضع من تعقيد مشكلة التشريد التي تشهدها المنطقة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شُردت ٤٠٠ أسرة إضافية في بلدة بيكيت الواقعة في شمال كوتاباتو بسبب القتال الدائر بين الفصائل السياسية^(١). وبلغ العنف السياسي أشده إبان مجزرة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مقاطعة ماغوينداناو، التي راح ضحيتها ٥٧ شخصا. وكان الضحايا ضمن قافلة من الصحفيين والمحامين، كانوا يرافقون النساء القريبات من إسماعيل مانغوداداتو نائب عمدة مدينة بولوان، وكانوا متوجهين إلى المجلس التشريعي الإقليمي في شريف أغواك لإيداع شهادة ترشح مانغوداداتو لمنصب الحاكم في مواجهة داتو أندال أمباتوان الابن. وثُبتت التحقيقات الأولية أن القافلة أوقفت حوالي الساعة ١٠/٣٠ صباحا عند مركز تفتيش يضم نحو ١٠٠ رجل مسلح يُدعى أنهم تحت قيادة السيد أمباتوان. وعُثر في وقت لاحق في العشية نفسها على بقايا الضحايا السبعة والخمسين، ومعظمهم نساء، في قبور سطحية وأجسادهم منخورة بالرصاص. وردا على ذلك، صعدت القوات العسكرية عملياتها لتعقب المشتبه في ارتكابهم المجزرة. وعجّل حشد الوحدات العسكرية، ولا سيما في بلدات ماماسابانو وشريف أغواك وداتو ساودي أمباتوان، بعودة المشردين داخليا الذين كانوا قد استقروا مؤخرا في ديارهم إلى مراكز الإحلاء.

(١) معلومات مستكملة من المجلس الوطني للتنسيق في حالات الكوارث مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٣ - لوحظت في الفترة المشمولة بالتقرير تطورات في عملية السلام بين حكومة جمهورية الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وبرزت إلى الواجهة مسألة أملاك الأجداد^(٢) وأدت إلى تحديد القتال بين القوات الحكومية والعناصر المتمردة في الجبهة في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وردت القوات الحكومية فوراً على هجمات الجبهة التي استهدفت المجتمعات المدنية بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الوحدات الخاضعة لقادة الجبهة المارقين وهم عبد الله ماكابار، المعروف باسم "برافو"، وعليهم سليمان بانغاليان، وأميريل أومبرا كاتو. وبعد مرور شهر بالكاد على اندلاع ذلك الصراع، أبلغ المجلس الوطني للتنسيق في حالات الكوارث في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عن تشرد ٣٧٨ ٨٨ أسرة أو ٧٧٢ ٤٣٢ شخصا. وقد تشمل هذا الأرقام أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل مشرد في ١١ مقاطعة جنوب الفلبين. ورغم تحديد التراجع وتعليق محادثات السلام، أكد الطرفان مرة أخرى التزامهما بعملية السلام.

٤ - وبعد هدوء في مطلع عام ٢٠٠٩، اندلع القتال من جديد بين الحكومة والجبهة في منتصف السنة. وأدت العمليات العسكرية المكثفة للقوات المسلحة الفلبينية والهجمات بالقنابل الحربية والأجهزة الانفجارية المرتجلة التي نفذتها عناصر يشتبه أنها تنتمي إلى الجبهة تنفيذاً منسقاً على ما يبدو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى زيادة تفاقم مشكلة التشرد الداخلي إذ بلغ مجموع عدد المشردين داخلياً أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص في جنوب الفلبين^(٣). غير أن هناك ما يشير إلى أن عدد المشردين داخلياً قد تراجع ببطء خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ عقب إعلانين مستقلين عن وقف إطلاق النار من الحكومة والجبهة وانخفاض عدد المواجهات المسلحة.

٥ - وبالرغم من توقف المفاوضات في أعقاب فشل التوقيع على مذكرة الاتفاق بشأن أملاك الأجداد، تم تدريجياً إحياء محادثات غير رسمية بين أفرقة الحكومة والجبهة وإرساء الأساس لاستئناف مفاوضات السلام غير الرسمية. وأدت المحادثات بين الأفرقة المتفاوضة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى إصدار الحكومة وقفاً للعمليات العسكرية ردت عليه الجبهة بالمثل بالإعلان عن وقف الأنشطة العسكرية. ورغم أن هذين الوقفين للعمليات يبعثان على

(٢) فشل التوقيع الرسمي على مذكرة الاتفاق بشأن أملاك الأجداد في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بسبب أمر من المحكمة استصدره معارضو مشروع الاتفاق. وكانت مذكرة الاتفاق ستؤدي إلى بدء إنشاء كيان قانوني في بانغسامورو، وتوسيع نطاق وطن بانغسامورو ليشمل أجزاء من مينداناو وبالاوان. غير أن المحكمة العليا قضت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بأن الاتفاق المقترح مخالف للدستور.

(٣) التقرير رقم ٨٦ عن حالة المشردين داخلياً في مينداناو الصادر عن المجلس الوطني للتنسيق في حالات الكوارث، بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

الارتياح، فقد أعلن عن كل منهما من جانب واحد ولم تُحدّد لهما مدة معيّنة أو مجموعة رسمية من المبادئ التوجيهية، مثلما هو الحال في وقف إطلاق النار. واجتمعت الأفرقة في وقت لاحق في ماليزيا في آب/أغسطس للتخطيط لاستئناف مفاوضات السلام. واتفقت على إنشاء فريق اتصال دولي لحشد الدعم الدولي لعملية السلام وتيسير محادثات السلام المتوقفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقّعت أفرقة الحكومة والجبهة أيضا على اتفاق بشأن عنصر حماية المدنيين في فريق الرصد الدولي يعيد تأكيد التزامهما بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتضمن أحكاما تتعلق بحفظ المرافق الحيوية لبقاء المدنيين، مثل المدارس والمستشفيات ومواقع توزيع الإغاثة.

جماعة أبو سياف

٦ - لا تزال جماعة أبو سياف نشطة، لا سيما في مقاطعتي باسيلان وسولو. وقد كانت ضالعة في العديد من عمليات الاختطاف التي استهدفت العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصحفيين والمعلمين ورجال الأعمال. وشملت تلك العمليات خطف ثلاثة من العاملين في الصليب الأحمر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ثم ثلاثة معلمين في مدارس عامة في مدينة زامبوانغا فور ذلك. وأعقب كلا من الحادثتين عمليات بحث عسكرية مكثفة على يد القوات المسلحة الفلبينية. وبعد مرور شهر واحد فقط على إطلاق سراح أحد موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية، شنت القوات العسكرية، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، هجوما كبيرا على معسكر تدريب تابع للجماعة في سيتيو كوريلم، سيلانغكوم في بلدة تيبو - تيبو الواقعة في مقاطعة باسيلان. وبعد أن اجتاحت القوات العسكرية معسكر الجماعة الذي يتولى قيادته فوروجي إنداما وخير مندوس، أعلنت أن جنودها وضعوا اليد على عدد كبير من الأجهزة المتفجرة. وتعرض الطرفان لخسائر كبيرة في القتال المباشر الذي استغرق يوما كاملا. وأجريت عملية عسكرية أخرى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للاستيلاء على المعسكر الرئيسي للجماعة في مقاطعة سولو. وشنت الطائرات العسكرية غارات جوية على المنطقة. وردا على ذلك، زُعم أن الجماعة زرعت قنابل على جانب الطريق تستهدف القوات العسكرية المتمركزة في جولو، في مقاطعة سولو. ورغم أن التقارير تفيد بارتباط أطفال بوحدات الجماعة، لا يوجد حاليا أي تقدير دقيق لعددهم.

جيش الشعب الجديد

٧ - أشرقت آفاق استئناف المفاوضات مع الجبهة الديمقراطية الوطنية في الفلبين، وهي الجناح السياسي في جيش الشعب الجديد، عندما جددت حكومة جمهورية الفلبين، في

آب/أغسطس ٢٠٠٩، الاتفاق المشترك المتعلق بضمانات السلامة والحصانة^(٤) للمفاوضين من الجبهة. غير أن تلك الآفاق تبددت سريعا بسبب ظهور خلافات بشأن تطبيق الاتفاق المشترك أدت إلى دخول المفاوضات مأزقا جديدا. ولا تزال مواجهات متفرقة بين القوات المسلحة الفلسطينية وقوات جيش الشعب الجديد مستمرة في المناطق الريفية. ومع ذلك، تفيد المصادر العسكرية التابعة للقوات المسلحة الفلسطينية بأن تمرد جيش الشعب الجديد قد تراجع إلى حد كبير في الآونة الأخيرة.

القوات المسلحة الفلسطينية والشرطة الوطنية الفلسطينية

٨ - تضطلع القوات المسلحة الفلسطينية بمهام التصدي لتهديدات أمن الخط الأمامي الرئيسية التي تشكلها الجماعات غير الحكومية في الفلبين. غير أن الشرطة الوطنية الفلسطينية بدأت تؤدي دور تدعيم القوات المسلحة في عمليات مختلطة في مناطق نزاع معينة. وجرى مؤخرا توسيع نطاق دور الشرطة في مواجهة التمرد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نقلت القوات العسكرية المسؤولية عن عمليات مكافحة التمرد في خمس مقاطعات متأثرة بالنزاع، بما في ذلك ماريندوك ولا أونيون وبوهول، إلى الشرطة والحكومة المحلية. ويبدو أن التمرد قد ضعف ضعفا شديدا في هذه المناطق، مما يستدعي الحاجة إلى وضع استراتيجية جديدة تعتمد على إنفاذ القوانين أكثر من الاعتماد على الحملات العسكرية. وقد أعلن عن ذلك رئيس شؤون الإعلام في القوات المسلحة الفلسطينية المقدم روميو براونر الإبن، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في أعقاب تقييم الفصل الثالث لعمليات الأمن الداخلي. وعلى حد قول المقدم براونر، إن تعزيز التنسيق بين القوات المسلحة الفلسطينية والشرطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بعمليات الأمن الداخلي يهدف إلى توفير مزيد من الحماية للمجتمعات المدنية، بمن فيهم الأطفال.

ثانيا - الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال

٩ - يتواصل ارتكاب الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال من جميع أطراف النزاع في الفلبين. ووقع عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الأطفال بسبب النزاع المسلح خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وحدثت زيادة كبيرة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق المأهولة، أوقعت مزيدا من الإصابات وسط

(٤) وُقِع الاتفاق المشترك المتعلق بضمانات السلامة والحصانة بين حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الديمقراطية الوطنية في الفلبين في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. والغرض الرئيسي من ضمانات السلامة والحصانة هو تيسير مفاوضات السلام وإتاحة بيئة مواتية يتسنى من خلالها إجراء مناقشات حرة والتنقل بحرية خلال المفاوضات وتفاذي وقوع أي حادثة قد تعرض المفاوضات للخطر.

المدينين. وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أيضا من عدد كبير من التقارير عن حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وتصدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن هذه التقارير قد لا تشكل سوى مؤشر عن الإحصاءات الإجمالية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال نظرا للصعوبات الكامنة في رصد هذه الانتهاكات والتصدي لها في الأماكن النائية من البلد.

١٠ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بتطورات إيجابية في مجال حماية الأطفال، من قبيل توقيع خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم اتفقت عليها جبهة مورو الإسلامية للتحرير والأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وتتوقع الأمم المتحدة أن تتمكن من الدخول قريبا في حوار مماثل مع أطراف النزاع الأخرى لإعداد خطط عمل تهدف إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنع العنف الجنسي الخطير المرتكب ضد الأطفال وقتلهم وتشويههم، كما طلب مجلس الأمن في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

التحديات المتعلقة بالتحقق من الحالات

١١ - لا تزال فرقة العمل القطرية تواجه تحديات هائلة فيما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الطفل. بموجب القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ويمكن أن يعزى العدد المحدود من الحوادث التي جرى التحقق منها إلى عدد من العوامل تشمل عدم كفاية التمويل وبالتالي عدم كفاية قدرات الموارد البشرية على تنفيذ مبادرات آلية الرصد والإبلاغ؛ فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بسلامة الراصدين وأمنهم، ما يعيق الوصول إلى المناطق المتضررة. ولا يزال جزء كبير من جنوب غرب مينداناو محظورا أمام سفر موظفي الأمم المتحدة، نظرا لاندلاع مناوشات مسلحة في فترات متقطعة بين الجماعات غير الحكومية والقوات الحكومية يضاعف من خطرهما تهديد ملموس بالاختطاف. ويعقد هذا الوضع أنشطة التحقق من حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل ورصدها والتصدي لها في المناطق المحظورة من زامبوانغا فضلا عن مقاطعتي سولو وباسيلان في مينداناو. ومع ذلك، يجري الآن استكشاف استراتيجيات بشأن كيفية إنشاء آليات للرصد في هذه المناطق المحظورة؛ وتعزيز قدرة وكفاءة فرقة عمل آلية الرصد والإبلاغ بغية رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، بما في ذلك ضرورة التعجيل في تعبئة موارد التمويل.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة والجماعات المسلحة

١٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل مزيد من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم والتحقق منها من جانب فرقة العمل القطرية. وأسهمت زيادة التوعية من جانب شركاء آلية الرصد وإبلاغ بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل إسهاما كبيرا في جمع الحالات ورصدها بشكل أفضل. وتتوقع فرقة العمل القطرية أن يُجمع مزيد من التقارير عند الانتهاء من جهود الدعوة المكثفة بشأن آلية الرصد والإبلاغ، وأن يُكفل الوصول الآمن إلى المناطق الخطورة. وذكرت الأحزاب التالية في الحديث عن تجنيد الأطفال واستخدامهم: جبهة مورو الإسلامية للتحريض، وجيش الشعب الجديد، وجماعة أبو سياف، والقوات المسلحة الفلبينية.

جبهة مورو الإسلامية للتحريض

١٣ - في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقعت الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحريض خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في مينداناو. وتهدف خطة العمل إلى إطلاق الأطفال من صفوف الجبهة وإعادة إدماجهم وتأهيلهم. ويتضمن الالتزام أيضا أحكاما بخصوص الدعوة والتدريب في مجال حماية الطفل ورصده وتقييمه، وإنشاء وحدات لحماية الطفل في قيادات القاعدة للجبهة. وتستعرض الأفرقة التقنية للأمم المتحدة والجبهة الآن أمرا عاما تكميليا أصدرته جبهة تحرير مورو الإسلامية - قوات بانغسامارو المسلحة الإسلامية. ويهدف هذا الأمر إلى إعادة العمل بسياستهما المتعلقة بعدم تجنيد الأطفال وتعزيزها، وفرض الجزاءات الضرورية في حالة عدم الامتثال لها، وإضفاء الصفة الرسمية على تشكيل وحدات حماية الطفل في الجبهة. ويشدد قادة الجبهة على أن التزامهم بخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجبهة يشمل جميع قيادات القاعدة للجبهة، بما فيها الوحدات التي تعتبر معاندة والعاملة تحت قيادة عبد الله ماكابار، المعروف باسم "برافو"، وعليم سليمان بانغاليان، وامبريل اوميرا كاتو. ولتيسير التعاون فيما بين قادة القاعدة، بدأت قيادة الجبهة جهود الدعوة منذ لحظة التوقيع على خطة العمل. وتُدرج التحديّات على خطة العمل بانتظام في الاجتماعات التي تنظمها قيادة الجبهة. وسيبدأ التنفيذ الأكثر كثيفا لخطة العمل في عام ٢٠١٠ مع القيام على وجه السرعة بتسجيل الأطفال المرتبطين بالجبهة وتوفير خدمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لهم، وتوفير الخدمات الأساسية في الدعم والدعوة للمجتمعات المحلية التابعة للجبهة.

جيش الشعب الجديد

١٤ - يدعي جيش الشعب الجديد بأنه لا يجنّد الأطفال أو يستخدمهم في عملياته، ويشدد على سياسته في عدم التجنيد في رسائله الموجهة إلى الأمم المتحدة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجماعة المسلحة تستخدم التعريف المحدود للمنخرطين بشكل مباشر في الأعمال العدائية وليس تعريف الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة الذي حدّدته في عام ٢٠٠٧ مبادئ باريس: قواعد و مبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي تشمل أيضاً الأطفال الذين استخدموا بأية صفة كانت، بوصفهم مقاتلين أو طبّاحين أو حمالين أو سعاة أو جواسيس، أو لأغراض جنسية. ووردت تقارير مؤكدة عن ثلاثة صبيان، أحدهم بعمر ١٦ سنة والآخران بعمر ١٧ سنة، اعترفوا بارتباطهم بجيش الشعب الجديد عند استسلامهم للسلطات الحكومية في مقاطعة كاتاندوانيس في آذار/مارس ٢٠٠٨. وسُلّم هؤلاء الأطفال إلى المكتب المحلي للرعاية الاجتماعية، ووُفّرت لهم خدمات التأهيل.

جماعة أبو سياف

١٥ - أُدرجت هذه المجموعة، المرتبطة بالجماعة الإسلامية، في القائمة بعد تقرير مؤكّد قدمته مراسلة قناة إخبارية محلية احتجزتها الجماعة المسلحة في مقاطعة سولو لمدة أسبوع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكشفت بعد إخلاء سبيلها عن وجود ثلاث صبيان، خُمّنت أن أعمارهم ١٢ و ١٥ و ١٧ سنة، بين الخاطفين المسلّحين. ولا يزال يُبلّغ عن مزاعم خطيرة إضافية بتجنيد جماعة أبو سياف للأطفال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عرقل الوضع المضطرب وصعوبة التنبؤ بنوايا هذه المجموعة إجراء مزيد من الرصد لحوادث التجنيد هذه. وعلى النحو المذكور آنفاً، لا يزال جزء كبير من جنوب غرب مينداناو، ولا سيما المناطق التي بقيت فيها الجماعة نشطة، محظورة أمام سفر موظفي الأمم المتحدة. وهذا ما يعقّد أنشطة التحقق من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في هذه المناطق ورصدها والتصدي لها.

القوات المسلحة الفلبينية

١٦ - تأكّد وقوع حوادث جندت فيها القوات المسلحة الفلبينية الأطفال واستخدمتهم. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير عن انخراط الأفراد العسكريين التابعين لهذه القوات تكراراً في استخدام الأطفال في العمليات العسكرية وتجنيد القصر في الوحدة الجغرافية المدنية شبه العسكرية بالقوات المسلحة، في انتهاك للقانون الوطني الفلبيني والالتزامات الدولية السارية على حكومة الفلبين. وفيما يلي بعض الأمثلة عن الحوادث المؤكدة:

(أ) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جُنّد أفراد في كتيبتَي المشاة الـ ١٦ والـ ٥٩ من الجيش الفلبيني بالنيابة عن الوحدة الجغرافية أفراداً قصّر من قبيلة من الشعوب الأصلية في مقاطعة كوزون. ودعا أفراد هاتين الكتيبتين إلى اجتماع محلي وأجبروا السكان، بمن فيهم الشبان الذي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة من قبيلة دومغات، على الانضمام إلى صفوف الوحدة الجغرافية. وبغية تجنب التجنيد الإجباري في الجماعة شبه العسكرية، فرّ السكان من منازلهم. ويعيشون الآن بين الأسر المشردة في مقاطعة كوزون، ويتلقون المساعدة من الحكومة المحلية؛

(ب) جرى الإبلاغ أيضاً عن حادثتين استخدم فيهما أفراد القوات المسلحة الفلبينية الأطفال خلال العمليات العسكرية: انطوت الحادثة الأولى على قيام الجماعة المتنقلة الإقليمية في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في كلافيريا بمقاطعة ماسباتي باستخدام صبي عمره ١٦ عاماً كدليل ومخبر للتعرف على المدنيين الذين يُزعم أن كوادر من القوات المسلحة الفلبينية قد زارهم. أما في الحادثة الثانية، فقد استخدم أفراد من كتيبة جوالي الكشافة الثالثة صبياً عمره ١٧ عاماً لحمل جعبهم خلال العمليات العسكرية من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقدمت جماعات حقوق الإنسان شكاوى عن جميع هذه الحوادث، وترصد لجان الرصد المشتركة بين حكومة الفلبين والجبهة الديمقراطية الوطنية في الفلبين هذه الحالات عن كثب.

١٧ - وكان ثمة مزاعم أيضاً عن حالات احتجاز الأطفال بشكل غير قانوني. ويبدو من خلال الحالات التي عرضت على الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، أن الأفراد العسكريين في القوات المسلحة الفلبينية يستخدمون باطّراد استراتيجيات الاحتجاز المؤقت لأفراد يشبه بانتمائهم إلى الجماعات المسلحة أو متعاطفين معها، بمن فيهم الأطفال، في جهود ترمي إلى تخويف أعضاء هذه الجماعات لتحديد أماكن وجودها.

١٨ - وعُرضت ست حالات على فرقة العمل القطرية بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، انطوت على اتهام عناصر من القوات المسلحة الفلبينية صبيان بالانتماء إلى جماعات مسلحة. وانطوت إحدى الحوادث على قيام أفراد من كتيبة المشاة الـ ٢٩ بشن عمليات في توغايا بمدينة فالنسيا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. واتهم أفراد من كتيبة المشاة الـ ٢٩ في الجيش الفلبيني اثنين من الصبية بالانتماء إلى جيش الشعب الجديد، واحتجزوهم لاحقاً في مدينة مالايالاي. وأخلي سبيل الضحية الأولى بعد ظهر اليوم نفسه إلا أنه لم يخل سبيل الضحية الثانية إلا بعد ثلاثة أيام. وانطوت حالة أخرى على اعتقال ثلاثة من الصبية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في بلدة ميدسايا في مقاطعة شمال كوتاباتو على يد عناصر من كتيبتَي المشاة الـ ٧ والـ ٤٠ في الجيش الفلبيني اتهموهم بالانتماء إلى القيادات

المعاندة في جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وأبلغ شركاء الأمم المتحدة عن مزاعم بعصب عيون الأطفال وتعرضهم لسوء المعاملة وإجبارهم على الاعتراف بانتمائهم إلى قيادة القاعدة الـ ١٠٥ التابعة لجبهة مورو التي يرأسها امبريل اوبرا كاتو. وأحلي سبيل الضحايا في اليوم التالي.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

١٩ - يتبين من المنحى السائد أن هناك زيادة في عدد الحوادث المؤكدة لقتل الأطفال وجرحهم منذ التقرير الأخير. وقد قتل سبعة وعشرون طفلاً وجرح ٧٠ آخرون في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في حين قتل ١٩ طفلاً وجرح ٤٢ آخرين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان أكثر من نصف الضحايا من الفتيات. ويعزى ذلك أساساً إلى احتدام القتال، ولا سيما في إقليم مينداناو. ويعزى نحو ٨٠ في المائة من الخسائر في الأرواح إلى تصاعد المواجهات المسلحة بين القوات العسكرية التابعة للحكومة والقيادات المعاندة في جبهة مورو الإسلامية للتحرير بعد فشل توقيع مذكرة الاتفاق بشأن أملاك الأجداد في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وشهد استخدام الجماعات المسلحة للأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية زيادة ملحوظة أيضاً، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإصابات بين السكان المدنيين.

فاعل مجهول الهوية

٢٠ - جرح عشرة أطفال من بينهم خمس فتيات، تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة عشرة، فيما قتل ولدان، أحدهما في عامه الأول والآخر في عامه التاسع، في سلسلة من التفجيرات بالقنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي وقعت بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩ في مينداناو. وتشمل هذه الحوادث التفجير الذي حصل في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ قرب كاتدرائية الجبل بلا دنس في مدينة كوتاباتو وأودى بحياة ولدين وأصاب ثلاثة أطفال آخرين بجروح. ولا تزال التحقيقات جارية لتحديد هوية مرتكب هذه السلسلة من التفجيرات.

جيش الشعب الجديد

٢١ - أفيد عن حوادث قتل أطفال وتشويههم على يد جيش الشعب الجديد. وقتلت طفلة في الخامسة من العمر برصاصة طائشة أثناء العمليات التي شنها جيش الشعب الجديد ضد أحد المخبرين المشتبه فيهم في وادي كومبوستيلا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأدى كمين نُصب في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في مدينة توبوسو الواقعة في مقاطعة نيغروس الغربية

إلى مقتل فتى في الرابعة عشرة وإصابة فتاة في الخامسة عشرة بجروح. وفي كلتا الحالتين، اعتذر جيش الشعب الجديد عما جرى في نشرة صحفية.

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٢٢ - أفيد عن مقتل أربعة أطفال (فتاتان وولدان) وتشويه ثمانية آخرين (أربعة أولاد وأربع فتيات) حين شنت عناصر قيادة القاعدة الثانية بعد المائة المتمردة التابعة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير التي يرأسها عبد الله ماكابار، المعروف بالقائد "برافو"، هجمات في مدينتي كولامبوغان وكاوسواغان الواقعتين في مقاطعة لاناو الشمالية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

القوات المسلحة الفلبينية

٢٣ - هناك ادعاءات تتعلق بحوادث قتل أطفال وتشويههم على يد القوات المسلحة الفلبينية أثناء العمليات العسكرية ضد جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وتبين الحوادث المبلغ عنها مسؤولية عناصر من القوات المسلحة الفلبينية والوحدة الجغرافية المدنية شبه العسكرية بالقوات المسلحة عن مقتل ١٦ طفلاً وجرح ٢٨ آخرين في الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك عدد كبير من هذه الخسائر من ضحايا القصف الجوي وبالمدفعية الذي قامت به القوات المسلحة الفلبينية في مقاطعة ماغينداناو في حين أن سائر الضحايا من الخسائر التي وقعت في العمليات العسكرية ضد جماعة أبو سياف وجيش الشعب الجديد.

٢٤ - وترد أدناه أمثلة عن هذه الحوادث المبلغ عنها:

(أ) جرح أربعة أطفال (ولدان وفتاتان) في تبادل إطلاق نار خلال مواجهة مسلحة حصلت بين القوات المسلحة الفلبينية وقوات جبهة مورو الإسلامية للتحرير قرب مخيم للمشردين داخليا في داتو بيانغ، ماغينداناو في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

(ب) تسبب قصف بمدافع - هاون ضد القادة المعاندين في جبهة مورو الإسلامية للتحرير بإصابات بليغة لولدين وفتاتين (تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٧ عاما) في ثلاث حوادث منفصلة وقعت في ٢٧ نيسان/أبريل و ١٥ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في مدن ماماسابانو وداتو بيانغ وداتو أونساي الواقعة في مقاطعة ماغينداناو. وتبين من شهادات الضحايا والشهود الناجين التي استقاها شركاء الأمم المتحدة في الميدان أن حادثتين من هذه الحوادث وقعتا قرب مراكز الإجلاء في مدينة ماماسابانو.

جيم - الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الخطيرة الأخرى

٢٥ - لم تتلق فرقة العمل القطرية الفلبينية بلاغا عن أي حالات اغتصاب أو غيرها من أشكال العنف الجنسي الخطيرة التي ارتكبت ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنه قد لا يتم الإبلاغ عن هذه الحوادث إلى حد كبير بسبب وصمة العار المقترنة بها.

٢٦ - وفي التقرير القطري الأول للفلبين، أشير إلى حالة اعتداء جنسي ارتكبتها فرد في كتيبة المشاة الأربعين للجيش الفلبيني المتمركزة في ماغينداناو. وتعرضت فتاة في الخامسة عشرة من العمر من مقاطعة كوتاباتو الشمالية للاعتداء جنسيا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأبلغت القوات المسلحة الفلبينية فرقة العمل القطرية بأنها قد سرحت من الخدمة العسكرية الفرد الذي ارتكب هذا الاعتداء في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الماضي. إلا أن هذا الفرد من القوات المسلحة الفلبينية لم يمثل للمحاكمة حتى تاريخه.

٢٧ - وتخضع حاليا للرصد عن كثب حالة اعتداء جنسي على فتاة في الرابعة عشرة من العمر ارتكبه فرد في كتيبة المشاة الثلاثين بالجيش الفلبيني في مدينة بوتوان، كما أفاد الأمين العام في تقريره الثامن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ومنذ أن أحيلت هذه الحادثة إلى الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدرت المؤسسة العسكرية توجيهات إلى جميع موظفيها لإعادة التأكيد على سياساتها التي تحظر الاعتداء على الأطفال. وقدمت الضحية شكوى رسمية ضد المشتبه فيه، ولا تزال محاكمته جارية بتهمة الاغتصاب الموصوف قانونا.

دال - الخطف

٢٨ - لم تبلغ فرقة العمل القطرية عن أي حادثة خطف في الفترة المشمولة بالتقرير.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٢٩ - شهدت الهجمات على المدارس والمستشفيات زيادة ملحوظة في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠٠٨ فقط، سجلت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة أربع حالات لمدارس ومراكز رعاية نهارية استخدمت كمخيمات عسكرية مؤقتة أثناء العمليات المسلحة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تحققت فرقة العمل القطرية من سبع حوادث هجوم على مدارس ومستشفيات. ونجمت جميع هذه الحوادث عن استمرار المواجهات بين القوات العسكرية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ما عدا جيش الشعب الجديد. وخضعت المدارس أيضا للاحتلال العسكري عدة مرات.

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٣٠ - في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، سُويّت بالأرض خمسة صفوف مدرسية خلال هجمات قيادة القاعدة الثانية بعد المائة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير في بلديتي كاوسواغان وكولامبوغان الواقعتين في مقاطعة لاناو الشمالية. وأحرقت قوات الجبهة المتمردة الصفوف المدرسية في المدرسة الابتدائية المركزية في مدينة كولامبوغان بسبب خيبة أملها على ما يبدو جراء فشل توقيع مذكرة الاتفاق بشأن أملاك الأجداد.

جماعة أبو سياف

٣١ - أفيد عن خطف مدرّسين في مقاطعتي زامبوانغا وسولو على يد أفراد من جماعة أبو سياف، الأمر الذي بث الهلع في نفوس السكان المدنيين وعطل أنشطة تعلم الأطفال في المناطق المتأثرة بالتزاع. ونظرا للمخاطر الشديدة المتعلقة بالسلامة والأمن التي تحدى بالمراقبين والعراقيل التي تعترض إمكانية الوصول إلى هذه المناطق، تقوم فرقة العمل القطرية برصد حالات الخطف عن طريق شركاء الأمم المتحدة المحليين والتقارير الإعلامية ولا يمكنها حاليا إعطاء المزيد من التفاصيل.

القوات المسلحة الفلبينية والجماعات شبه العسكرية

٣٢ - تحققت فرقة العمل القطرية من أن أفراد كتيبتي المشاة الخمسين والثالثة بعد الخمسمائة قد أقاموا مخيمات في المدرسة الابتدائية وغيرها من المرافق المجتمعية في مدينة توبو الواقعة في أبراء في آذار/مارس ٢٠٠٨. وسجلت حادثة أخرى في آذار/مارس ٢٠٠٨ في بيكيت، كوتاباتو الشمالية، تورط فيها أفراد من كتيبة المشاة السابعة وفرقة المشاة السادسة الذين احتلوا مركز الرعاية النهارية للبلدة.

٣٣ - واحتل أفراد من كتيبة المشاة الثامنة والخمسين للجيش الفلبيني وعناصر شبه عسكرية في بلدة لينانغا الواقعة على مرتفعات مقاطعة سوريغاو الجنوبية المجتمعات المحلية لقبائل مانوبو الأصلية، واحتلوا منازل لمدنيين والمدرسة المحلية، بعد أن أرغم السكان على الإخلاء في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ خوفا من أن يجدوا أنفسهم وسط تبادل إطلاق النار بين القوات العسكرية وجيش الشعب الجديد.

فاعلون مجهولو الهوية

٣٤ - أفيد أيضا عن سقوط قذائف هاون في مجمع مدرسي يقع في بيكيت في مقاطعة شمال كوتاباتو في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وجرح ثمانية أطفال من ضمنهم أربع فتيات من جراء

الانفجار الذي حصل نتيجة ذلك في المرفق المدرسي الذي تحول أيضا إلى ملجأ مؤقت للأسر المشردة. ولا يزال التحقيق الذي تجريه الحكومة المحلية والشرطة الوطنية الفلسطينية المحلية مستمرا لتحديد هوية مرتكب هذا التفجير.

٣٥ - ووثقت التقارير الدورية لنظام التنبيه لحالات الطوارئ في وزارة الصحة الفلسطينية^(٥) حالة المرافق الصحية الريفية في باسيلان التي تضررت جزئيا أثناء المواجهات المسلحة التي حصلت بين جماعة أبو سيف والقوات العسكرية طوال عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن هذه المرافق الصحية لا تزال تعمل، فقد توقفت الإصلاحات فيها مرارا بسبب النزاع المتقطع.

واو - إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال

٣٦ - شملت حادثة أفيد عنها إلى فرقة العمل القطرية جماعة مسلحة مجهولة الهوية صادرت مواد إغاثة من شاحنة تسليم لا تحمل علامة مميزة استأجرها برنامج الغذاء العالمي. وكانت إمدادات الإغاثة موجهة إلى مجتمعات المشردين في مدينة ماماسابانو الواقعة في مقاطعة ماغيداناو. وجرت بعد ذلك تحقيقات إنما لم تعرف بعد هوية الجماعة التي صادرت مواد الإغاثة.

ثالثا - تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في الفلبين ومتابعة استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

٣٧ - كما ذكر آنفا، تواجه فرقة العمل القطرية تحديات خطيرة للتحقق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ولا تزال الموارد المالية التي تخصصها فرقة العمل القطرية لآلية الرصد والإبلاغ محدودة جدا ولا تسمح سوى بتخصيص موظف واحد لأداء مهام آلية الرصد والإبلاغ. وتعيق هذه الموارد المحدودة على مستوى فرقة العمل القطرية سرعة الرصد والاستجابة بشأن حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وتنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير.

٣٨ - والعامل الآخر الذي يتعين النظر فيه هو عدم تكافؤ قدرة وأولويات الشركاء الذين يتولون توثيق الانتهاكات الجسيمة. وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية يرصد انتهاكات الحكومة لحقوق الطفل، يقوم بعض هذه المنظمات

(٥) نظام التنبيه لحالات الطوارئ في وزارة الصحة في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩؛ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

فقط فعليا برصد الجهات الفاعلة غير الحكومية، ويجب تصويب هذا الوضع لو أريد لآلية الرصد والإبلاغ أن تعمل بكامل طاقتها لحماية الأطفال المتأثرين بالتزاع في الفلبين.

متابعة توصيات محددة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح

٣٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نظمت فرقة العمل القطرية حوارا مع المستشار الرئاسي لعملية السلام وأعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال المتورطين في التزاع المسلح لمناقشة تنفيذ استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ومن التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع ما يلي: تعيين رؤساء مكاتب حقوق الإنسان في القوات المسلحة الفلبينية والشرطة الوطنية الفلبينية بصفة منسقين رفيعي المستوى لشؤون الأمن من أجل العمل مع فرقة العمل القطرية وإدراج حماية الأطفال في جدول أعمال محادثات السلام.

٤٠ - وقدمت اليونيسيف المساعدة التقنية وباشرت اجتماعات استشارية مع المستشار الرئاسي لعملية السلام في ما يتعلق بعملية إدراج أحكام خاصة بحماية الطفل في اتفاقات السلام. إلا أن عملية إدماج عنصر حماية الطفل وتفعيله رسميا في اتفاقات السلام تأخر بسبب التطورات المتغيرة سريعا في مفاوضات السلام والانتخابات المقبلة.

٤١ - ونُظِّمت جلسات إحاطة توجيهية بشأن وضع تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ مع الجهات الدبلوماسية والمناخية. وعلى الرغم من أن عددا من الشركاء أعرب عن استعداده لدعم المبادرات المتعلقة بآلية الرصد والإبلاغ، لا يزال يتعين توفير المزيد من المساعدة المالية لتنفيذ هذه الجهود بكاملها، ولا سيما من أجل تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، ووضع خطط مشابهة مع جماعات مسلحة أخرى.

٤٢ - وبالشراكة مع اللجنة الفرعية لمجلس رفاه الطفل المعنية بالأطفال المتأثرين بالتزاع المسلح والتشرد، نفذت فرقة العمل القطرية عدة مبادرات ذات صلة بآلية الرصد والإبلاغ. وتعززت الجهود الرامية إلى رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها حين أصدرت الحكومة الأمر الإداري رقم ٢٤٩ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يعطي التوجيهات إلى مجلس رفاه الطفل، بالشراكة مع مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام، للدفع قدما بعملية وضع إطار أكثر فعالية يضمن المزيد من الحماية للأطفال في حالات التزاع المسلح وتنفيذ هذا الإطار.

٤٣ - ولتوسيع نطاق قاعدة المعلومات الخاصة ببلد معين بشأن آلية الرصد والإبلاغ، باشرت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في الفلبين دراسات ذات صلة بآلية الرصد والإبلاغ. وقام التقييم المتعلق بتنفيذ الأمر التنفيذي رقم ٥٦ (سلسلة عام ٢٠٠١) وإطار البرنامج الشامل المتعلق بالأطفال المتورطين في النزاع المسلح بتقييم العمل ذي الصلة الذي أنجزته منذ عام ٢٠٠١ وحتى اليوم ١٧ وكالة حكومية مفوضة بتنفيذ البرنامج الشامل. وحددت هذه الدراسة التقييمية التوصيات التي سيتم الاسترشاد بها في اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية الأطفال المتورطين في النزاع المسلح. وفي غضون ذلك، يهدف رسم خرائط الموارد الخاصة بخدمات مختلف الوكالات ومواردها المتاحة إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل إلى وضع دليل موارد لمساعدة المرشدين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات والآباء والأمهات بشأن كيفية الاستفادة من الخدمات والمساعدة المقدمة إلى الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وسوف تشكل هذه الدراسة مرجعا رئيسيا لتحسين نظام الاستجابة من أجل الضحايا.

رابعا - حالة خطط العمل الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة

٤٤ - تنفيذًا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) وعملا بالتعهدات التي قدمتها قيادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير لممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقدت اليونسيف سلسلة من الاجتماعات مع الجبهة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأفضت هذه الاجتماعات إلى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل والتوقيع الرسمي عليها في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتهدف خطة العمل إلى ضمان الإفراج عن الأطفال المحددة هوياتهم في صفوف الجبهة وإعادة إدماجهم وتشمل أحكاما تتعلق بمنع تجنيد الأطفال، وبالمساءلة والدعوة والتدريب فيما يتعلق بحماية الأطفال، والرصد والتقييم، وإنشاء وحدات لحماية الأطفال داخل قيادات القاعدة للجبهة.

٤٥ - ولم تكن العملية المؤدية إلى اعتماد خطة العمل هذه عملية سهلة لكن الانفتاح الذي أبدته حكومة الفلبين واستعداد قادة الجبهة للتعاون مع فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة أسهما في التعجيل بها. بيد أن تنفيذ خطة العمل هذه يعترضه تعثر كبير في الوقت الراهن، بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، وذلك بسبب الحاجة الملحة للتمويل. ويتعين القيام فورا بتعبئة الموارد اللازمة لتمكين الاضطلاع بالرصد الميداني الفعال وتسريع عملية التسجيل، واقتفاء الأثر الأسري للأطفال، والقيام بأنشطة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ويجري إدخال تعديلات على الجدول الزمني لخطة العمل بالنظر إلى أوجه العجز في التمويل السالفة الذكر.

٤٦ - وتُعقد في الوقت الراهن اجتماعات متابعة لمناقشة تفاصيل التنفيذ. وقد تعهدت الجبهة بأن تقوم، فور إصدار قيادتها العسكرية للأمر العام التكميلي المتعلق بتنفيذ المخطط العام لخطة العمل، بعقد اجتماع لقادة الجبهة لإبلاغهم بخطة العمل وما تتضمنه من أحكام. وبالتشاور مع الجبهة، يجري بالفعل اتخاذ الخطوات لبدء عملية التسجيل السريع للأطفال المرتبطين بالجبهة وعملية الإفراج عنهم وإعادة إدماجهم.

٤٧ - وبغية مواصلة إبلاغ السلطات بآخر المستجدات ذات الصلة بهذه التطورات مع الجبهة، عُقدت في الأشهر الماضية سلسلة من الاجتماعات مع سعادة السيد أفيلينو إغناسيو رازون الابن، المستشار الرئاسي لعملية السلام. وقد شجّع هذا التقدم الحكومة وجعلها تشعر بالتفاؤل إزاء إمكانية أن تُشكّل خطة العمل هذه نقطة انطلاق نحو مفاوضات مماثلة مع جهات غير حكومية أخرى لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٤٨ - وتسعى فرقة العمل القطرية أيضا إلى الدخول في خطط عمل مماثلة مع جماعات مسلحة أخرى، مثل جيش الشعب الجديد. إلا أن الاستمرار في تعليق محادثات السلام مع جيش الشعب الجديد يشكّل حاجزا رئيسيا على طريق هذه المناقشات على الأمد القصير. وفيما يتعلق بجماعة أبو سيف، يقف افتقارها إلى جناح سياسي وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر، حاجزا أمام احتمالات تعامل الأمم المتحدة مع هذه الجماعة في الوقت الراهن. وتبحث فرق العمل القطرية إمكانية إقامة شراكات مع مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام والأفرقة المتفاوضة لهذه الأطراف غير الحكومية. ويُؤمل أن يمهّد ذلك التنسيق مع هذه الأفرقة الطريق نحو وضع خطط عمل مماثلة.

خامسا - التوصيات

ألف - التوصيات الموجهة إلى حكومة الفلبين

٤٩ - تُحث الحكومة على أن تكفل توقف القوات المسلحة الفلبينية والجماعات شبه العسكرية فورا عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم والاحتلال غير المشروع للمدارس.

٥٠ - وأدعو الحكومة إلى مواصلة دعمها لتنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وإلى أن تيسّر الحوارات الرامية إلى وضع خطط عمل مماثلة مع الجماعات المسلحة غير الحكومية الأخرى من أجل وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلا عن منع الانتهاكات الأخرى بحق الأطفال والتصدي لها.

- ٥١ - وفي إطار مفاوضات السلام، ينبغي أن تتواصل المشاورات مع فرقة العمل القطرية لضمان النظر في أحكام محددة بشأن حماية الأطفال وإدماجها في جدول أعمال محادثات السلام.
- ٥٢ - وإني أرحب ببناء قدرة مراكز تنسيق شؤون الأمن في مكاتب حقوق الإنسان التابعة للقوات المسلحة الفلسطينية والشرطة الوطنية الفلسطينية، وأشجع الحكومة على طلب المساعدة التقنية من فرقة العمل القطرية لتعزيز قدرات قواتها العسكرية من أجل توفير الحماية للأطفال في مناطق النزاع. ومن الممكن كفاءة مستوى الحماية لغير المحاربين والسكان المدنيين في المناطق المتضررة من النزاعات عن طريق إدماج حماية الأطفال في منهج تدريبي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وأفراد الجماعات شبه العسكرية وأفراد الأمن.
- ٥٣ - وكما تم التأكيد خلال زيارة مُمثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، يظل من الأهمية الحاسمة إجراء تحقيق كامل في جميع حالات الاعتداء الجنسي الذي يرتكبه الأفراد العسكريون بحق الأطفال ومقاضاة مَنْ تم تجريم أعمالهم من أفراد القوات المسلحة الفلسطينية لضمان التطبيق المناسب للإجراءات التأديبية، ولضمان سلامة الضحايا.
- ٥٤ - وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعديل قانون الجمهورية رقم ٦٧١٠ على النحو الذي أكدت عليه في تقرير الأول عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين (S/2008/272)، لضمان عدم محاكمة الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، وأن تتم معاملتهم وفقا لمذكرة الاتفاق بشأن معاملة الأطفال المتورطين في النزاعات المسلحة والتعامل معهم.

باء - التوصيات الموجهة إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير

- ٥٥ - إني أرحب بتعاون جبهة مورو الإسلامية للتحرير مع الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأحث بقوة على مواصلة إقامة هذه الشراكات. ويوصى بإصدار الأمر العام التكميلي فورا لتيسير الإفراج عن الأطفال الذين قد يُعثر عليهم في صفوف الجبهة فضلا عن تنفيذ الجزاءات اللازمة على عدم الامتثال لخطة العمل الموقعة مع فريق القطري.
- ٥٦ - ويُطلب من الجبهة على سبيل الأولوية توضيح موقفها إزاء القادة المارقين في صفوفها وكيف تتوقع تنفيذ خطة العمل فيما بين هذه الوحدات.
- ٥٧ - وأرحب أيضا بالاتفاق مع الجبهة بشأن توفير الحماية لغير المقاتلين وحفظ المرافق المجتمعية التي تعد ذات أهمية بالغة لبقاء السكان المدنيين في المناطق المتضررة من النزاعات، وأدعو بقوة إلى تنفيذ هذا الاتفاق على وجه السرعة.

جيم - التوصيات الموجهة إلى جيش الشعب الجديد

٥٨ - إن جيش الشعب الجديد مدعو بقوة إلى الوفاء بالتزامه باحترام حقوق الأطفال، على النحو الوارد في الاتفاق الشامل المتعلق باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٥٩ - وأحث جيش الشعب الجديد على الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع الأمم المتحدة للمشاركة في وضع خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفه وأن يكفل الفصل الفوري لأي طفل مرتبط بهذه الجماعة المسلحة. ويتعين أن تنقيد خطة العمل بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومبادئ وتوجيهات باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

٦٠ - وتيسيرا لعملية رصد حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتحقق منها، يُطلب إلى جيش الشعب الجديد السماح لأفرقة الرصد والإبلاغ بالوصول دونما عائق، وضمان سلامة هذه الأفرقة وأمنها، وتعيين جهات تنسيق معنية بالرصد في صفوفه.

دال - التوصيات الموجهة إلى جماعات أبو سياف المسلحة

٦١ - يُطلب إلى جماعة أبو سياف التوقف فورا عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفها والكف عن ارتكاب غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

٦٢ - وأحث جماعة أبو سياف على الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع الأمم المتحدة للمشاركة في وضع خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفها وأن تكفل الفصل الفوري لأي طفل مرتبط بهذه الجماعة المسلحة. وسيتعين أن تتماشى خطة العمل مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومع مبادئ وتوجيهات باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

٦٣ - وتيسيرا لرصد حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتحقق منها، يُطلب إلى جماعة أبو سياف السماح لأفرقة الرصد والإبلاغ بالوصول دونما عائق، وضمان سلامة هذه الأفرقة وأمنها، وتعيين جهات تنسيق معنية بالرصد في صفوفها.

هاء - التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي

٦٤ - أحث بقوة الجهات المانحة الدولية على إتاحة الموارد اللازمة لمساعدة فرقة العمل القطرية في تعزيز جميع جوانب الرصد والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، لا سيما فيما يتصل بتحسين قدرات الموارد البشرية وفي تمويل خطة العمل الموقعة بالفعل مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير والتي لا يزال يتعين تنفيذها.